أوراق

كارنيغي

الأجندات الاقتصادية للأحزاب الإسلامية

إبراهيم سيف
ومحمد أبو رمان

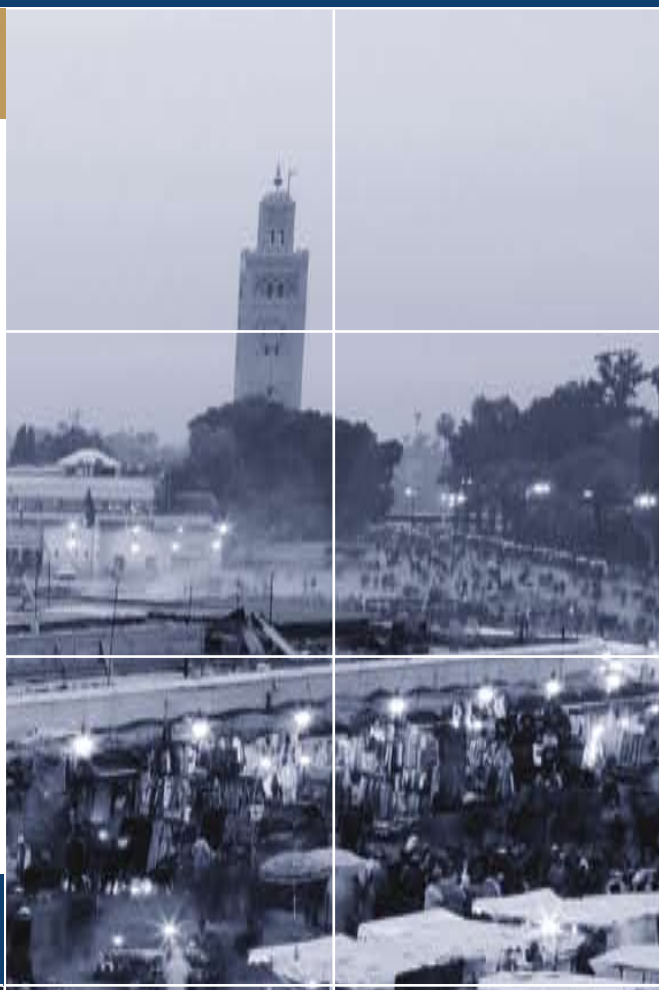

أيار / مايو 2012

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

أوراق كارنيغي

الأجندات الاقتصادية للأحزاب الإسلامية

إبراهيم سيف

و محمد أبو رمان

أيار/مايو 2012

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

© 2012 **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.**

يمنع نسخ أو نقل أيّ جزء من هذا المنشور بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

أوإلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026، شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 291 991 1 961
فاكس: 591 991 1 961
ص. ب: 11 – 1061 **رياض الصلح**
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:
http://www.CarnegieEndowment.org
تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

المحتويات

ملخّص 1

مقدمة 3

الإطار المفاهيمي 4

حزب النهضة في تونس 5

حزب الحرية والعدالة في مصر 9

حزب العدالة والتنمية في المغرب 14

جبهة العمل الإسلامي في الأردن 18

الخطاب الاقتصادي الإسلامي والطريق إلى الأمام 21

استنتاجات 23

هوامش 26

نبذة عن الكاتبين 29

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي 30

ملخّص

اكتسبت الأحزاب الإسلامية قوّة سياسية جديدة في أنحاء العالم العربي. فهناك أربعة أحزاب على وجه الخصوص – حزب النهضة تونس، وحزب الحرية والعدالة في مصر، وحزب العدالة والتنمية في المغرب، وحزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن - أظهرت إما أداءً قوياً في صناديق الاقتراع أو يُتوقَّع أن يكون أداؤها قوياً في الانتخابات المقبلة. وأثارت نجاحات الأحزاب الإسلامية المخاوف حول طموحاتها السياسية والاجتماعية، والتي تتراوح مابين فرض الشريعة الإسلامية والآثار المترتّبة على ذلك بالنسبة إلى السيّاح الغربيين على شواطئ هذه الدول. في هذه الأثناء، جرى إلى حدّ كبير تجاهل البرامج الاقتصادية لهذه الأحزاب، مع أن التحدّيات التي تنتظر اقتصادات الدول العربية تبدو صعبة.

تظهر المؤشرات الاقتصادية صعوبة الواقع الاقتصادي في تونس والمغرب ومصر والأردن. إذ تواجه هذه البلدان معدّلات عالية من الفقر والبطالة وانخفاض الإنتاجية والقدرة التنافسية، وانخفاض مستويات الاندماج مع الاقتصاد العالمي، والتفاوت الحادّ بين طبقات المجتمع والمناطق، وانتشار الفساد، وارتفاع معدلات الديون المحلية والخارجية. كل هذه التحدّيات تتطلب إحداث تغييرات جذريّة في النظام القائم، وتحتاج الى خطط بعيدة الأفق. ومن ثَمّ فإن السؤال هو ما إذا كان في وسع الإسلاميين الذين تم تفويضهم ومنحهم السلطة مؤخّرا أن يحقّقوا النتائج الاقتصادية التي تتوق إليها شعوبهم.

اقترح كل حزب من الأحزاب الأربعة التي تتناولها هذه الورقة سياسات للتغلّب على التحدّيات الاقتصادية الرئيسة التي تواجهها بلدانهم. وفي حين تبدو تلك المقترحات طموحة، فإنها أبعد من أن تكون ثوريّة. وتختلف برامج الأحزاب في مستوى تفاصيلها وتطوّرها، فمقترحات حزب النهضة، على سبيل المثال، هي الأكثر شمولاً حتى الآن، في حين لاتزال جبهة العمل الإسلامي في الأردن تكافح لتطوير مواقف مفصّلة. وغلبت الواقعية على خطاب الأحزاب، حيث تؤكّد أن النظام الاقتصادي الأساسي سوف يبقى كما هو، لكنها تسعى بشكل كبير إلى تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية عموماً.

يمكن تمييز عدد من النقاط الرئيسة في الأجندات الاقتصادية لهذه الأحزاب الأربعة. فهي لاتدعو إلى تأميم الصناعات أو إعادة تأميم الشركات المملوكة للدولة التي تمت خصخصتها، وتبدي الاحترام لحقوق الملْكيّة الخاصة. وترحّب كل تلك الأحزاب بإقامة شراكات مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريعها المقترحة، ولاسيّما مايتعلق بالمرافق العامة والبنية الأساسية. فهي توافق على الدوام على ضرورة مكافحة الفساد وتعزيز أسس الحكم الرشيد، والقضاء على الهدر المالي والاقتصادي، واتباع سياسات اجتماعية عادلة. والأحزاب كافة أظهرت التزامها بالاتفاقات الاقتصادية الدولية، حيث

يركّز المغرب وتونس بشكل خاص على العلاقات مع أوروبا.

تعهّد الإسلاميون بدعم الشركات المحلية، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسّطة الحجم، لكنهم غامضون في سياساتهم إزاء المشاريع الكبيرة. وتقترح الأحزاب الإسلامية إعادة هيكلة النفقات العامة، وخاصة الإعانات والمساعدات بحيث يمكن أن تصل إلى الفئات المستهدَفَة مع تقليل الضغط على الميزانية، وتقترح برامج الأحزاب سنّ سياسة ضريبية بديلة تقوم أساساً على فرض ضريبة تصاعديّة على الدخل والقضاء على الامتيازات الضريبية الممنوحة إلى قطاعات معيّنة من الاقتصاد. ويُقدَّم التمويل الإسلامي كإحدى الوسائل الممكنة لتأمين التمويل اللازم لمبادرات التنمية، مع أن الأحزاب الإسلامية تقول أنه يجب أن يكون موجوداً جنباً إلى جنب مع النظام المالي التقليدي. وتبنّت تلك الأحزاب كذلك مقاربة عمليّة إزاء السياحة، حيث يقدّم قادة الأحزاب ضمانات قويّة بأن الأنشطة السياحية ستستمرّ كالمعتاد.

لاتزال بعض مناطق السياسة الرماديّة قائمة في ثلاثة مجالات على وجه الخصوص: دور الدولة في الاقتصاد، الأولويات التي سيتم اتباعها، وكيفية تأمين الموارد المالية اللازمة والإطار الزمني الذي الذي ستقدّم الأحزاب بموجبه النتائج الاقتصادية التي وعدت ناخبيها بها. وعموماً، لاترقى أحزاب النهضة، والحرية والعدالة، والعدالة والتنمية، وجبهة العمل الإسلامي إلى مستوى تقديم برامج شاملة ومتكاملة يمكنها أن تغيّر، وبصورة حقيقيّة ديناميكية اقتصادات هذه الدول. وبما أنها تفتقر إلى الخبرة والأولويّات الواضحة وسبل بناء وتمويل خطط النمو الطّموحة، ستواجه الأحزاب الأربعة تحدّيات خطيرة في ترجمة أجنداتها الاقتصادية المعقولة وحسنة النيّة عموماً إلى نتائج.

مقدمة

فازت الأحزاب الإسلامية بأكثرية أو أغلبية الأصوات في الدول العربية التي أجرت انتخابات منذ بداية الانتفاضات، وستلعب دوراً حاسماً في تشكيل النُّظُم السياسية والاقتصادية لهذه البلدان. وقد تركّز الكثير من النقاش بشأن هذه الأحزاب حتى الآن على تحقيق أهدافها السياسية، بيد أن مناقشة برامجها الاقتصادية لاتقلّ أهميّة عن ذلك.

نجحت ثلاثة أحزاب إسلامية –النهضة في تونس، وحزب الحريّة والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحزب العدالة والتنمية في المغرب، في نيل أكثريّة قويّة في برلمانات بلدانها. وقد شكّل حزب النهضة وحزب العدالة والتنمية حكومتين ائتلافيّتين مع أحزاب أخرى غير إسلامية، ويهيمن الإخوان المسلمون في مصر على البرلمان بقوّة، ويأملون تشكيل حكومة في المستقبل. وقد تشارك جبهة العمل الإسلامي في الأردن أيضاً في الانتخابات المقبلة، وفقاً لقانون الانتخابات الذي سيتم تنظيم الانتخابات على اساسه، وتأمل في الحصول على نصيب من السلطة إذا ماشاركت. كل هذه الأحزاب لديها برامج اقتصادية واضحة تتناول خمسة مجالات هي:

- دور الدولة وعلاقتها مع القطاع الخاص
- مسؤولية الدولة في مكافحة الفقر والبطالة
- سيادة القانون والفساد
- السياسة المالية
- العلاقات مع المؤسسات الدولية وتأثيرها على العلاقات التجارية الدولية

من الناحية النظريّة على الأقل، يبدو أن أفكار الأحزاب الإسلامية تتماشى مع التفكير الدولي السائد. فالإسلاميون لايقترحون إحداث تغيير جذري في السياسة في أيّ من هذه المجالات، لكنهم ببساطة يراهنون على أنهم سيتمكّنون من إدارة الاقتصاد على نحو أكثر فعّالية من الأنظمة السابقة من خلال انتهاج سياسات الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، ووضع العدالة الاجتماعية في صميم عملية التنمية الاقتصادية. إذ تدرك هذه الأحزاب، التي يرتبط كل منها بطريقة ما بجماعة الإخوان المسلمين، أن التحدّي الأبرز الذي يواجهها هو تقديم نتائج على صعيد النموّ الاقتصادي وفرص العمل والعدالة الاجتماعية. ففي خاتمة المطاف، كان للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية دور أساسي في التوتّر الاجتماعي والغضب الشعبي الذي اندلع في مختلف أنحاء العالم العربي. وقد أثقل إسقاط الأنظمة وصعود الإسلاميين إلى السلطة كاهل هذه الأحزاب بآمال وتوقّعات اقتصادية

الإسلاميون يراهنون على أنهم سيتمكّنون من إدارة الاقتصاد على نحو أكثر فعالية من الأنظمة السابقة من خلال انتهاج سياسات الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، ووضع العدالة الاجتماعية في صميم عملية التنمية الاقتصادية.

كبيرة. وستكون للنجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف الطّموحة التي عُرِضت في البرامج الاقتصادية للإسلاميين آثار خطيرة على شعبيتها في المستقبل.

اعتمدت هذه الأحزاب، في الماضي، على جاذبيّتها الإيديولوجية وعلى الشبكات الخيرية للخدمات الاجتماعية في مجالات الصحّة والتعليم والرعاية الاجتماعية. كانت نوعيّة الخدمات العامة التي تقدمها الحكومات سيّئة، لذلك، ومن خلال توفير هذه الخدمات، عزّز الإسلاميون صورتهم بالمقارنة مع صورة الدولة. ومع ذلك، وبوصفهم اللاعبين الرئيسيين في الحكومات الجديدة، سترتبط شعبيتهم، بصورة جزئيّة على الأقلّ، بنجاح أو فشل حكوماتهم في تقديم ماوعدوا به على صعيد النموّ الاقتصادي والخدمات العامة.

الإطار المفاهيمي

تختلف البرامج الاقتصادية للأحزاب الإسلامية في تونس ومصر والمغرب والأردن عن بعضها البعض في التفاصيل، لكنها تقوم جميعاً على إطار مفاهيمي مشترك. ومع أنه ليس ثمة مراجع معتمدة رسمياً للفلسفة الاقتصادية بين الإخوان المسلمين، فإن هناك العديد من الأدبيّات التي ألّفها قادة الإخوان، أو أشخاص مقرّبون منهم، تغطّي المسائل الاقتصادية. هذه الكتابات تصف المبادئ التوجيهيّة العامة التي تحكم الفكر الاقتصادي لدى جماعة الإخوان المسلمين، ولاسيّما على المستوى الفلسفي الأوسع. وبهذه الطريقة، فإنها تحدّد موقف الإسلاميين بين المدارس الكبرى للفكر الاقتصادي، خاصة الاشتراكية والرأسمالية، وتلقي الضوء على الخصائص الأساسيّة للاقتصاد الإسلامي.

أبرز هذه الكتابات هي بعض رسائل مؤسّس جماعة الإخوان المسلمين الإمام حسن البنّا. فقد ألمح إلى مبادئ التنظيم الاقتصادية في عدد من النقاط، التي تتضمّن الموافقة على الأرباح المشروعة؛ وتصفها بأنها «أساس الحياة نفسها»؛ وتحرِّم المساس بالملكيّة الخاصة؛ وتؤكّد على ضرورة تقريب الفجوة بين الطبقات الاجتماعية؛ وتؤيِّد إقامة شبكة أمان اجتماعي لجميع المواطنين، وجعل الدولة مسؤولة عن تحقيق «التوازن الاجتماعي»؛ وتحظِّر استغلال النفوذ السياسي لتعظيم المصالح الاقتصادية الخاصة؛ وتحَرِّم مصادر الدخل غير المشروعة. لايدخل الإمام البنّا في تفاصيل السياسة الاقتصادية، لكنه يشير إلى أن المبادئ المذكورة أعلاه ينبغي أن توجّه الفكر الاقتصادي الإسلامي.[1]

من بين الكتب التي بحثت بالتفصيل المبادئ الأولى للبنّا «الإسلام والاقتصاد الحديث»، و«الإسلام ومدارس الفكر الاشتراكي»، اللذين نشرهما في العام 1947 محمد الغزالي السقّا، وهو عالم إسلامي، وأحد زعماء جماعة الإخوان المسلمين[2]، و«العدالة الاجتماعية في الإسلام» (1949)

و«معركة الإسلام والرأسمالية» (1951) لسيد قطب، المفكر البارز لجماعة الإخوان المصرية، الذي كتب هذه الأعمال قبل أن ينضمّ إلى الحركة، و«الاشتراكية الإسلامية»، لمصطفى السباعي، أول مراقب عام لجماعة الإخوان المسلمين في سورية.

ثمة مجموعة من المواضيع المشتركة التي تربط بين هذه الكتابات. فهي جميعاً تبرز الاعتبارات المعنوية – الأخلاقية، وتعتبر الاقتصاد جزءاً من النظام الإسلامي الأكبر مع وجود علاقة متبادلة بين الحياة الدنيا والآخرة، وبين الواجبات الدينية والنصوص من جهة، والمفاهيم الاقتصادية المختلفة من جهة أخرى. كما يبرز أيضاً الموقف الوسطيّ الذي يحتلّه الإسلام بين الرأسمالية والاشتراكية. وهذا صحيح ولاسيما في مايتعلّق بالتّوازن بين حقوق الأفراد والمصلحة العامة. ولايضحّي الفكر الاقتصادي الإسلامي بالفرد من أجل عامّة الناس، كما أنه لايذهب إلى الطرف المقابل من النزعة الفردية الصّارمة. وتندرج جميع قواعد ومقترحات الاقتصاد الإسلامي تقريباً بين هذين القطبين.

ويعترف الإسلام بأن الأفراد يختلفون في قدراتهم وتفانيهم في العمل، ويرفض فكرة وجوب جعل المجتمع متجانساً في طبقة واحدة. وفي الوقت نفسه، يرى الإسلاميون أن التفاوت الكبير جداً بين الطبقات أمر غير مقبول. وبالمثل، فإن الإسلام يجيز الملكية الخاصة لكنه يفرض عليها قيوداً وشروطاً معيّنة، ويشدّد على وجوب الحصول عليها والتخلّص منها بطريقة مشروعة. ويمنح الإسلام الدولة الحق في أن تأخذ على عاتقها ملكية الممتلكات الخاصة عند وجود حاجة ملحّة لتحقيق صالح عام ضروري أو لخلق نظام اجتماعي أكثر إنصافاً.

مع أن الإسلاميين يتجنّبون صراحة استدعاء نصوص خاصة كمصادر مباشرة لسياساتهم الاقتصادية، تبقى الدراسات والمفاهيم المذكورة هنا موضع جدل شديد في الأوساط الداخلية للحزب. وبالتالي، تُوفِّر إطاراً نظرياً – إيديولوجياً عاماً يمكن استخدامه لفهم «الفلسفة الاقتصادية» للإسلاميين بصورة عامة. هذا الإطار يؤثّر بدوره على برامج أحزاب مثل حزب النهضة، وحزب الحرية والعدالة، وحزب العدالة والتنمية، وحزب جبهة العمل الإسلامي.

حزب النهضة في تونس

لايزال الأداء الاقتصادي في تونس بعد مايقرب من ثمانية عشر شهراً من الثورة يتميز بالتباطؤ، حيث تراجع النمو الاقتصادي إلى حوالى 1.5 في المئة في العام 2011. وكان قطاع السياحة، الذي يعتبر أكبر مصدر للدّخل الأجنبي بالنسبة إلى تونس وأحد أكبر مصادر التشغيل في البلاد، هو القطاع الرئيس الذي تأثّر سلباً. فضلاً عن ذلك، تأثر الاقتصاد التونسي بالتداعيات السلبيّة للثورة في ليبيا، جارة تونس إلى الجنوب الشرقي، وبالظروف الاقتصادية السيّئة في أوروبا، التي تعتمد عليها نسبة 80 في المئة من التجارة التونسية. وقد أدّت هذه الصورة القاتمة ببعض وكالات التصنيف

الائتماني الدولية، مثل ستاندرد آند بورز، إلى تخفيض تصنيف ديون تونس، الأمر الذي سيجعل من الصعب على البلاد الوصول إلى سوق الائتمان الدولية. وأدّى هذا كلّه إلى زيادة في مستوى البطالة التي وصلت إلى مايقرب من 14 في المئة في العام 2011، وزيادة عجز الموازنة إلى 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

قال راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة، في معرض وصفه لرؤية حزبه الاقتصادية، في مقابلة معه: «أعتقد أننا يجب أن نعتمد على شكل من أشكال الديمقراطية الاجتماعية التي تمارس في السويد وغيرها من الدول الاسكندنافية. يجب أن تهيمن القيم الاجتماعية على الاقتصاد، وليس القوى الشرسة للسوق الحرة». وأَضاف أن أبرز تحدّيات التنمية يكمن في خلق فرص عمل وتقديم مساعدات مباشرة من الدولة للمحتاجين. وشدّد الغنوشي أيضاً على ضرورة أن تقضي الدولة على الفساد – المالي والقضائي والإداري أو المرتبط بوسائل الإعلام – المسؤول عن «استنزاف نصف الثروة في تونس». وسلّط الضوء على الدور المركزي للجهود التي يبذلها حزب النهضة لتحفيز الاستثمار الخارجي والمحلي على حد سواء، فضلاً عن تشجيع المصارف الإسلامية الكاملة لدخول السوق التونسية لأول مرة».[3]

تدعو الوثيقة التوجيهية لحزب النهضة إلى إلغاء التفاوت الناجم عن الاستغلال والاحتكار والاكتناز والممارسات الأخرى غير المشروعة.

تؤكّد الوثيقة التوجيهية لحزب النهضة – القانون الأساسي – على أن العمل هو أصل الكسب وأساس النهوض الاقتصادي. ووفقاً للوثيقة، فإن العمل حق وواجب، وطموح الحركة هو بناء حياة اقتصادية قائمة على أسس إنسانية والتوزيع العادل للثروة في البلاد. هذا الاعتقاد يتوافق مع المبدأ الذي تتبنّاه الحركة والذي يقول: «لكل إنسان ماكسب، ولكل إنسان مايحتاج إليه»، يمكن تفسير هذا على أنه يعني أن من حق كل شخص أن يجني ثمار عمله، ولكن من حقّه أيضاً أن يتم تأمين حاجاته الأساسية في جميع الظروف. وتدعو الوثيقة أيضاً إلى إلغاء التفاوت الناجم عن الاستغلال والاحتكار والاكتناز والممارسات الأخرى غير المشروعة.[4]

إضافةً إلى ذلك، ينصّ القانون الأساسي على أن هدف الحزب الأسمى هو بناء اقتصاد وطني يرتكز بقوة على القدرات الوطنية في تونس. وهو يهدف إلى العمل على تلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق التوازن بين المناطق الجغرافية المختلفة في البلاد، فضلاً عن السعي إلى تطوير التكامل الاقتصادي مع بقية شمال أفريقيا والعالمين العربي والإسلامي.

السياسات المقترحة

في إطار التحضير لانتخابات العام 2011، تجاوز حزب النهضة المطالب السياسية بالحريات المدنية وحقوق الإنسان التي أعلن عنها بوضوح قبل الانتفاضة، وصاغ مشروعاً سياسياً أكثر توجّهاً

نحو السياسات التي تحتلّ فيها القضايا الاقتصادية جزءاً كبيراً. وبعد الانتخابات، التي فاز الحزب فيها بما يقرب من 40 في المئة من المقاعد في الجمعية التأسيسية (الهيئة المسؤولة عن صياغة الدستور التونسي الجديد)، أضحى الحزب الأهم في الائتلاف الحاكم، وأصبح من الضروري أن يطوّر تفكيره الاقتصادي، بخاصّة قبل عرضه موازنة تكميلية على البرلمان في نيسان/أبريل 2012.

برنامج النهضة الانتخابي، الذي يغطّي الفترة 2012–2016، طموح جداً. وهو يتوخّى تحقيق نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المئة طوال تلك الفترة، ورفع دخل الفرد السنوي من 4189 إلى حوالى 6649 دولار بحلول العام 2016. ويصاحب هذا النمو انخفاض في معدّل البطالة من 14 في المئة في العام 2010 إلى حوالى 8 في المئة بحلول العام 2016.

دفع الالتزام بتحقيق نمو سريع حزب النهضة إلى اتّخاذ موقف عملي للغاية في مايتعلق بالسياحة، ورفض فكرة وجوب منع بعض الممارسات السياحية لأنها تتعارض مع الشريعة الإسلامية. وأشار مسؤولو الحزب إلى أنهم سوف يوفّرون الحماية لقطاع السياحة المهم فى البلاد ويسمحون بتناول المشروبات الكحولية والاستحمام على الشواطئ التونسية، التي تجذب ملايين السياح الأوروبيين في كل عام. ويقول الأمين العام للحزب، حمادي الجبالي، أن السياحة قطاع إستراتيجي جداً لايمكن تقييده: «قطاع السياحة هو من بين الإنجازات التي لايمكن المساس بها. هل من المنطقي أن تعيق قطاعاً إستراتيجياً مثل السياحة وذلك بمنع الخمور أو ارتداء أزياء الاستحمام؟ هذه حريات شخصية للتونسيين والأجانب أيضاً».[5]

دفع الالتزام بتحقيق نمو سريع حزب النهضة إلى اتّخاذ موقف عملي للغاية في مايتعلق بالسياحة، ورفض فكرة وجوب منع بعض الممارسات السياحية لأنها تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

بشكل عام، تظهر العديد من السياسات المحدّدة المذكورة في برامج الحزب بوصفها وسيلة لتحقيق أهدافه الطموحة مدى تأثير المبادئ العامة التي توجّه تفكير الإسلاميين الاقتصادي.

السياسة المالية والضريبية والاستثمارية: يتعهّد برنامج الحزب بتخفيف الأعباء الضريبية على الفئات ذات الدخل المتوسط والمنخفض. وهو يعيد النظر أيضاً في هيكل الحوافز المالية، بما في ذلك الضرائب وأسعار الفائدة، حيث يسعى الحزب إلى ربط هذه الحوافز بأهداف اجتماعية واقتصادية أوسع، والتكيّف مع النظام المالي القائم لتلبية احتياجات التمويل الإسلامي والقروض الصغيرة.

بيد أن حزب النهضة لايهتم فقط بالعدالة الاجتماعية. فهو يهدف أيضاً إلى تحويل تونس إلى مركز مالي في المنطقة، ويدعم بالتالي استقلاليّة البنك المركزي وتحسين أدائه. وهدف البنك المركزي هو أن يأخذ على عاتقه القيام بدور فعّال في تطوير القطاع المصرفي.

يَعِدُ برنامج حزب النهضة بوضع قوانين وأنظمة لخلق مناخ ودّي للاستثمار، وتعزيز التدابير التي من شأنها أن تشجّع أسواق رأس المال وتحديث منتجات سوق التأمين، مع التركيز بشكل

خاص على التأمين الإسلامي. ويتعهّد النهضة أيضاً بتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتسهيل مشاركة المستثمرين الأجانب جنباً إلى جنب مع رجال الأعمال المحلّيين في الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، سيمدّد الحزب فترة الإعفاء للشركات المنشأة حديثاً قبل أن يتوجّب عليها دفع الضرائب.

البطالة والفقر: تمثّل القضايا المتّصلة بالبطالة والفقر بعض أهم التحدّيات التي تواجه تونس، وينطوي برنامج النهضة على تفاصيل العديد من المبادرات ذات الصلة. على سبيل المثال، يَعِدُ حزب النهضة بتوفير التأمين الطبي المجّاني للتونسيين العاطلين عن العمل الذين يبحثون بنشاط عن فرص عمل، وتقديم خصم لهم بنسبة 50 في المئة في وسائل النقل العام.

الهدف الرئيس هو خفض معدّل البطالة إلى 8 في المئة بحلول العام 2016 عن طريق توليد حوالى 60.000 فرصة عمل. ويلتزم حزب النهضة بتوفير التدريب على العمل لمساعدة عدد كبير من خرّيجي الجامعات العاطلين عن العمل في البحث عن عمل، خصوصاً في مجال الإدارة العامة. وسيعمل على تنويع الحوافز للقطاع الخاص لتوفير المزيد من فرص العمل، لخرّيجي الجامعات على وجه الخصوص.

الحوكمة: يلتزم برنامج حزب النهضة مكافحة الفساد والهدر في الاستهلاك وتقليص البيروقراطية. ويقترح الحزب إنشاء لجنة عليا لمكافحة الفساد واعتماد سياسات الكشف عن أصول كبار المسؤولين. الاهتمام بالفساد سيخدم النهضة بشكل جيد عند جمهور ناخبيه، لأن الشفافيّة والمساءلة قضايا شعبية جدّاً تجذب الجمهور بوجه عام.

التجارة والتكامل الاقتصادي: في مجال التعاون الإقليمي، يسعى الحزب إلى إحياء اتحاد شمال أفريقيا، ويُقدِّر أن توثيق الشراكة والتكامل مع دول شمال أفريقيا الأخرى قد يرفع الناتج المحلي الإجمالي في تونس بنسبة 2 في المئة.[6] ويركّز برنامج الحزب أيضاً على تحقيق مكانة متقدّمة في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

تميل برامج الأحزاب إلى أن تكون واسعة وسطحية من حيث التعريف، لكن المؤشّرات الإضافية لسياسات حزب النهضة ناجمة عن تقديمه موازنة تكميليّة للجمعية التأسيسية. بحلول نيسان/أبريل الماضي، كان حزب النهضة قد أمضى في السلطة ثلاثة أشهر، ودعا الحكومة الجديدة إلى زيادة الميزانية بواقع 2.5 مليار دينار (1 مليار دولار) على مشروع الموازنة التي اعتمدت في وقت سابق، والتي أقرّتها الجمعية التأسيسية. في الاقتراح الجديد، تعترف الحكومة بأنها تتوقّع نمواً بنسبة 3.5 في المئة فقط في الناتج المحلي الاجمالي للعام 2012، لأن الاقتصاد ظلّ هشّاً بعد الاضطرابات التي شهدها العام 2011.

ومع ذلك، لم يتخلّ الحزب عن معدل نمو أكثر طموحاً للسنوات التالية، على افتراض أن تكون

الأوضاع في البلاد قد استقرّت بحلول ذلك الحين. وسيتم تخصيص الزيادة في الإنفاق على مشاريع التنمية طويلة الأمد والتي تتطلّب زيادة في الاستثمار ومايُطلِق عليه واضعو الموازنة التكميلية المشروع «الكينزي» أي سرعة صرف النفقات على مشاريع البنية الأساسية وتوفير المساكن للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض والمتوسط لخلق فرص عمل في المدى القصير. وتتوقّع الميزانية المعتمدة حديثاً الحصول على منح أجنبية من كل من الاتحاد الأوروبي والدول العربية.[7]

ثغرات في برنامج الحزب

يعاني برنامج حزب النهضة الاقتصادي من مشكلتين رئيستين: فهو لايحدّد بوضوح دور الدولة الاقتصادي، ولايحدّد الكيفية التي ستُجمَع من خلالها الأموال لتمويل برامجه الطموحة. ومع أنه يؤكّد على احترام الملكية الخاصة، يعتمد برنامج النهضة بشكل كبير على دور الدولة في توليد الاستثمار والتوظيف. فشعار العدالة الاجتماعية يفتح الطريق واسعاً أمام التدخّل في الشؤون الاقتصادية. أما بالنسبة إلى الاستثمار، فلدى النهضة خطّة طموحة تمتدّ إلى العام 2016، لكن من غير الواضح كيف سيتم جمع الأموال اللازمة لدعم هذه المبادرات. ويقترح البرنامج جمع الأموال من الأسواق الدولية بأسعار رخيصة، لكن تصنيف تونس الائتماني يقع في الدرجة الدنيا – المتوسطة من تصنيف الفئة (Baa3)[8]، والتي تشير إلى أن تكلفة الاقتراض ستكون مرتفعة إلى حدّ ما.

شعار العدالة الاجتماعية يفتح الطريق واسعاً أمام التدخّل في الشؤون الاقتصادية.

لاتتّسم مقاربة حزب النهضة بالثوريّة، لكنها مع ذلك طموحة. فضلاً عن ذلك، تحالف حزب النهضة مع أحزاب أخرى لديها رؤى مختلفة بالنسبة إلى لاقتصاد، ومن شأن ذلك أن يبطئ عملية التنفيذ، وربما يقلّل من تماسك السياسات. طموح مقترحاته سيجعل الحزب عرضة إلى المقارنات السّهلة بين التعهّدات التي أطلقها خلال حملته الانتخابية والإنجازات الفعلية التي حقّقها، والعالقة في ظروف من الركود الاقتصادي، بحيث سيكون من المستحيل تقريباً تحقيق مستويات النموّ التي يرغب فيها الحزب. ونتيجة لذلك، لابد للنهضة من أن يعاني من الناحية الاقتصادية في السنوات المقبلة. فالأداء الاقتصادي سيطارد الحزب، وسيكون بالتأكيد عاملاً رئيساً في علاقة النهضة المتطوّرة مع قاعدته الانتخابية.

حزب الحرية والعدالة في مصر

تميز أداء الاقتصاد المصري خلال العام الماضي بالتباطؤ. ولم يتم اقتناع المستثمرين من القطاع الخاص باستئناف أعمالهم التجارية، حتى بعد أن أجريت الانتخابات التشريعية. ومن المتوقّع أن

يتجاوز عجز الدولة عن السنة المالية التي تنتهي في حزيران/يونيو 2012، 140 مليار جنيه مصري (23 مليار دولار)، أي نحو 8.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. في هذه الأثناء، كانت احتياطيات العملات الصعبة في مصر تتقلّص بنحو (2) ملياري دولار شهرياً، وقد عجّل في ذلك الانخفاض الحادّ في قطاع السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر منذ قيام الثورة. في العام 2011، استخدمت الحكومة أكثر من 20 مليار دولار لدعم العملة المحلية، وفي شباط /فبراير 2012، بلغت احتياطيات العملات الصعبة 15.7 مليار دولار، أي مايكفي لمدة ثلاثة أشهر فقط من الواردات. ويلوح في الأفق احتمال تخفيض قيمة العملة ومايتبع ذلك من تضخّم قد يؤدّي إلى زعزعة الاقتصاد.

السياسات المقترحة

يرى حزب جماعة الإخوان المسلمين، حزب الحرية والعدالة، أن مشاكل مصر الاقتصادية الرئيسة ناجمة عن ارتفاع معدّلات الفقر والبطالة، وعجز الميزانية الهائل والدين العام الكبير، واتّساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والزيادة في أسعار السلع الأساسية، وغياب العدالة الاجتماعية. ويلخّص برنامجه كل هذه المشاكل بوصف الاقتصاد بأنه «يعاني من تشوّه الأسواق وعدم انضباطها، فضلاً عن سيادة الاحتكارات والتربّح الاحتكاري».[9]

لمعالجة هذه المشاكل، يقترح الحزب عدداً من السياسات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد المصري واستعادة زخم النمو. وتستند الركيزة الرئيسة لبرنامج حزب الحرية والعدالة على تحقيق نموّ أكثر إنصافاً بالحدّ الأدنى من مستوى الفساد وتطبيق نظام الحوكمة السليم.

أصدر حزب الحرية والعدالة، وبصورة متكرّرة، تأكيدات بأنه لن يفرض قيوداً متشددة على السيّاح الأجانب، وذلك لضمان مساهمة قطاع السياحة المربح في النمو.[10] على سبيل المثال، قال أحمد سليمان، رئيس لجنة السياحة في الحزب، في كانون الثاني/يناير 2012 إن السياح سيكونون أحراراً في ارتداء وشرب وأكل مايريدون في مصر. والسياسات المقترحة الأخرى ذات اتّجاه عام على نحو مماثل.

يسعى حزب الحرية والعدالة إلى تحسين بيئة الأعمال بهدف تشجيع الاستثمار المحلّي والأجنبي، بما في ذلك إعادة النظر في سياسات الخصخصة السابقة بحيث يمكن للشركات الناجحة المملوكة للقطاع العام أن تزدهر بعد أن تتم خصخصتها.

السياسة المالية والضريبية والاستثمارية: يتوخّى برنامج حزب الحرية والعدالة إصلاح القطاع المالي من خلال إعادة هيكلة النظام الضريبي بعيداً عن الاعتماد على المبيعات وضرائب القيمة المضافة لصالح فرض ضريبة تصاعدّية على الدّخل. وتعهّد الحزب أيضاً بمعالجة الصعوبات المالية من خلال اقتراح سياسات ترمي إلى الحدّ من العجز في الميزانية. ومن أهم التعهّدات إعادة النظر في سياسة دعم السلع الأساسية مثل الخبز والوقود. ويهدف حزب الحرية والعدالة إلى توفير

الدّعم للمحتاجين فقط والحدّ من الهدر في الإنفاق الحكومي، وتعهّد، على سبيل المثال، بتوسيع الدّعم المالي والقروض المدعومة للمؤسسات الصغيرة، والبدء في دفع الزكاة الإسلامية (العُشْر) والأوقاف الإسلامية، والمضي قدماً في إصدار قانون جديد لتوسيع نطاق استحقاق التأمين الاجتماعي.

يرحّب حزب الحرية والعدالة بالاستثمار الأجنبي في المجالات التي تخلق فرص عمل وتساعد في نقل التكنولوجيا، وهو مع ذلك ضدّ ذلك النوع من الاستثمار الأجنبي الذي تدفّق إلى البلاد خلال عهد الرئيس مبارك. فوفقاً لحزب الحرية والعدالة، أعاقت عملية الخصخصة الاستثمارات الجديدة التي تشتدّ الحاجة إليها في الاقتصاد لأنه بعد حصول القطاع الخاص على الأصول من القطاع العام، جفّت الاستثمارات ماتسبّب بمعاناة هذه الشركات. ويجادل الإخوان المسلمون في أن سوء إدارة هذه العملية حوّل الأموال التي كان يمكن توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية الأخرى،[11] وحرم الاقتصاد من الحوافز المحتملة للتنمية. ويسعى حزب الحرية والعدالة إلى تحسين بيئة الأعمال بهدف تشجيع الاستثمار المحلّي والأجنبي، بما في ذلك إعادة النظر في سياسات الخصخصة السابقة بحيث يمكن للشركات الناجحة المملوكة للقطاع العام أن تزدهر بعد أن تتم خصخصتها.

يأمل حزب الحرية والعدالة في أن تدفع التدابير الجديدة معدّلات الاستثمار الوطني (من المصادر الخارجية والداخلية) إلى نسبة 30 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي.[12] لايتناول الحزب مباشرة موضوع الخدمات المصرفية الإسلامية – أسلوب آخر للتمويل – الذي هو وسيلة حزب الحرية والعدالة لقبول النظام الحالي الذي تتعايش فيه النُّظُم المصرفية التقليدية والإسلامية.[13]

البطالة والفقر: يسعى الحزب إلى الحدّ من التفاوت في الدخل عن طريق تحديد الحدّ الأدنى والحدّ الأقصى للأجور في القطاع العام، وتغيير هيكل الأجور الحالي بحيث يتم ربط رواتب الموظفين بالأداء بدلاً من العوامل المتغيّرة مثل مستوى التعليم أو سنوات الخبرة في مكان العمل. كما يدعو برنامجه إلى تحسين الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات العامة، وزيادة الإنفاق العام على برامج التدريب المهني التي من شأنها، بصورة أساسية، أن تعيد تصميم نظام التعليم ليتناسب مع احتياجات سوق العمل. ومع أن الحزب يلتزم بـ«إعادة هيكلة» النفقات العامة بهدف خفضها تدريجياً، سيبقى هذا الاقتراح على الأرجح مجرّد شعار.

مع أن الحزب يلتزم بـ«إعادة هيكلة» النفقات العامة بهدف خفضها تدريجياً، سيبقى هذا الاقتراح على الأرجح مجرّد شعار.

وفي مايتعلّق بظاهرة الفقر، يبدو أن حزب الحرية والعدالة يتمسّك بالمجموعة الحالية من السياسات التي توجّه الدعم إلى الفقراء من الأفراد أو الجماعات في مصر. لكن، ثمة قدراً

أقلّ من التركيز على الكيفية التي تستطيع من خلالها الأجندة الاقتصادية التي تبنّاها الحزب تمكين المجتمعات الفقيرة وإعدادها للاستفادة من النموّ المتوقّع عبر تحسين مستوى التعليم وبناء مهارات العمال.

الحوكمة: لاتزال مكافحة الفساد تشكّل الموضوع الرئيس على أجندة جماعة الإخوان المسلمين. فهي تسعى إلى الحدّ من النشاط غير المشروع من خلال نظام ديمقراطي يكون فيه الفصل بين السلطات، والسلطة القضائية القوية والمستقلة، وحرية نشر المعلومات مبادئ أساسيّة. ويشدّد حزب الحرية والعدالة أيضاً على البعد الأخلاقي لجهود مكافحة الفساد، ويؤكّد على أهمية الحكم الرشيد وتعزيز الهيئات الرقابيّة العامة، مثل دور المراقب المالي العام للدولة، ومكاتب الرقابة المالية والإدارية، والمحقّقين في الشكاوى العامة.[14] يرفض الحزب ماتسمّى «وثيقة السلمي» التي كان من شأنها أن تبقي ميزانية الجيش في مأمن من الرقابة، مع أنه لم يتم الإعلان عن الموقف بوضوح في وثائق الحزب الرسمية.[15]

التجارة والتكامل: لم يبلور حزب الحرية والعدالة مجموعة واضحة من السياسات المتعلّقة بالتجارة والتكامل مع بقية العالم. ومع ذلك، أكّد برنامج الحزب التزامه بجميع الاتفاقات الدولية التي وقعتها الحكومة السابقة بما في ذلك تلك المتعلّقة بالتجارة والاستثمار. لايرى الحزب ضرراً في إقامة علاقات جيّدة مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، طالما أن المشاركة مع هذه المؤسسات تتوافق مع احتياجات الشعب المصري. أما بالنسبة إلى العلاقة مع صندوق النقد الدولي على وجه الخصوص، فقد أعلن قادة الحزب أكثر من مرة أنهم على استعداد للتعامل مع هذه المؤسسة من أجل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد المصري.

ثغرات في برنامج حزب الحرية والعدالة

تمت في بعض الأحيان مقارنة خطط حزب الحرية والعدالة بالخطط التي كانت توضع في عهد الرئيس المخلوع مبارك. وسيكون المرء محقّاً في الإشارة إلى أن التصريحات الرسمية الصادرة عن الحكومات المصرية السابقة - خطط التنمية والخطط الاقتصادية السنوية، والاستراتيجيات المرحلية وماشابهها – حدّدت تعهّدات مماثلة لتلك التي تظهر في برنامج حزب الحرية والعدالة.

تفتقر برامج حزب الحرية والعدالة إلى موقف واضح بشأن السياسة النقدية وأسعار الصرف وأسعار الفائدة، ودور القطاع المصرفي في الإقراض.

ويحتجّ قادة الحزب بأن المقارنة غير عادلة، ويؤكّدون أن الأداء الاقتصادي للحكومة السابقة على مدى عقود عدة يبيّن بوضوح فشلها، في حين لم تتوفّر الفرصة للإسلاميين حتى الآن لتنفيذ برامجهم. والسؤال هو كيف ستتم ترجمة وعود جماعة الإخوان المسلمين إلى سياسات أكثر نجاحاً،

وماهي الآليات المطلوبة للقيام بذلك؟ برامج الحزب الانتخابية التي تم تحليلها هنا تفشل في معالجة هذه القضية بصورة ملائمة، وتركّز بدلاً من ذلك على الأهداف العامة التي لايمكن المنازعة على جاذبيّتها.

مع أن الشؤون الاقتصادية مهمّة بصورة رئيسة للقادة المصريين، لاتزال هناك العديد من الحلقات المفقودة في رؤية حزب الحرية والعدالة. إذ تفتقر برامجه إلى موقف واضح بشأن السياسة النقدية وأسعار الصرف وأسعار الفائدة، ودور القطاع المصرفي في الإقراض. فهذه هي المكوّنات الرئيسة للسياسة الاقتصادية وبعض الأدوات الأساسية في يد صنّاع القرار، لكن هذه المواضيع تتطلّب معرفة فنية متخصّصة من الدرجة الأولى، وهو الأمر الذي يبدو أن الدائرة الداخلية في جماعة الإخوان المسلمين لاتتوفّر عليه.

يبدو حزب الحرية والعدالة أيضاً غامضاً إزاء كيفية التوفيق بين زيادة الإنفاق الحكومي لتغطية البرامج المقترحة وبين الإبقاء على عجز الموازنة والدين العام ضمن حدود مقبولة، أي بين 3 و5 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي. يبلغ العجز حالياً 8.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يقدّر الدين العام بنحو 82 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. مقترحات ترشيد النفقات العامة لاتأخذ في الاعتبار احتمال فقدان الوظائف وتقليص حجم بعض المؤسسات العامة. إذ تُعتَبر حصة القطاع العام من القوى العاملة في مصر واحدة من أعلى المعدّلات في العالم، لذا فإن إعادة هيكلتها بينما لايزال الاقتصاد هشّاً ستكون مسألة حساسة جدّاً على المستويين السياسي والاجتماعي. وبالمثل، من المرجّح أن يضرّ هذا النوع من السياسات بالمهنيين وأصحاب الدخل المتوسط والمنخفض، الذين يمثّلون قواعد الدعم التقليدية لجماعة الإخوان.

لايتّخذ برنامج حزب الحرية والعدالة موقفاً واضحاً بشأن كيفية التعامل مع المؤسسات الدولية أو التكيّف مع الأزمة الاقتصادية العالمية،[16] فهو لايوضّح السياق الذي سيتم فيه استئناف النمو الاقتصادي. هذا ينطبق بشكل خاص على قطاعي السياحة والاستثمار الأجنبي، اللّذين يعتبران من المحرّكات الرئيسة للنمو وخلق فرص العمل للاقتصاد المصري. ومن المرجّح أن يستمر تردّد المستثمرين حتى تتم استعادة الاستقرار السياسي على الوجه الأكمل، حيث يؤكّد خطاب حزب الحرية والعدالة على حق الدولة في التدخّل في العديد من المجالات تحت راية «العدالة الاجتماعية» مايزيد قلق المستثمرين الذين قد يفكّرون في وضع أموالهم في مصر.

كل هذا يعني أن الوفاء بالوعود سيكون صعباً للغاية بالنسبة إلى حزب الحرية والعدالة. فالأداء الاقتصادي حتى الآن، واستجابة المستثمرين من القطاع الخاص المحلي، والموقف الذي اتّخذته مختلف المنظمات الدولية التي تتعامل مع مصر لايلائم رؤية حزب الحرية والعدالة. فلا السياحة ولا الاستثمار الأجنبي المباشر عادا إلى مستوياتهما السابقة، وليس من الواضح متى يبدأ الاقتصاد في الانتعاش. في الواقع، لم يتمكّن البرلمان المصري الذي يهيمن عليه الإسلاميون حتى الآن من ممارسة

الرقابة على إنفاق الحكومة وتطوير خططها الاقتصادية.

حزب العدالة والتنمية في المغرب

وصفت أطروحة المؤتمر السنوي السادس لحزب العدالة والتنمية الصادرة في كانون الثاني/يناير 2011 الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها المغرب. كان من بينها نقاط الضعف البنيوية الشاملة التي تبطئ من وتيرة التنمية، والتوزيع غير العادل لثمار النمو، وانخفاض معدّلات النمو في القطاعات غير الزراعية، وتدهور الإدارة السياسية والاقتصادية، الأمر الذي أدّى إلى حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية وتنموية. بالإضافة إلى ذلك، يشير الحزب الى مؤشرات الفقر واتّساع فجوة الدّخل بين الأغنياء والفقراء من جهة، وبين أقاليم المملكة المختلفة من جهة أخرى، بوصفها مظاهر للضائقة الاقتصادية الحالية في المغرب.

لايزال الاقتصاد المغربي يعتمد على الزراعة، التي تمثّل نحو 15 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي، والسياحة التي تمثّل حوالى 10 في المئة.

لايزال الاقتصاد المغربي يعتمد على الزراعة، التي تمثّل نحو 15 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي، والسياحة التي تمثّل حوالى 10 في المئة. وقد تضرّر هذان القطاعان بشدّة في الآونة الأخيرة، حيث خفّض البنك المركزي توقّعاته الخاصة بالنمو الاقتصادي إلى أقلّ من 3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأزمة المستمرّة في أوروبا والجفاف الوشيك في المغرب. هذا يعني أنه يجب إعادة النظر بمعظم خطط حزب العدالة والتنمية للحدّ من الفقر والبطالة في ضوء الحقائق الاقتصادية الجديدة.

من خلال وضعه معايير لقياس التقدّم، يعبّر حزب العدالة والتنمية عن اهتمام كبير بالمؤشرات الرئيسة المستخدمة في «تقارير التنافسية العالمية» الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وتقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» الصادر عن البنك الدولي، و«مؤشّر مدركات الفساد» الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. هذه المؤشرات تعكس مقاربة ليبرالية جديدة بشأن الاقتصاد تنظر إلى النتائج المجتمعيّة على أنها مخرجات في عملية التنمية بدلاً من أن تكون جزءاً أساسياً منها، وهو ماينعكس في برنامج الحزب. وبالفعل، فإن شعار «الحكم الرشيد» يتكرّر في البرامج الانتخابية لحزب العدالة والتنمية أكثر مما يتكرّر في برامج أي حزب إسلامي آخر.

مع أن الحزب يتطلّع إلى تركيا والبرازيل لتكون بمثابة نماذج اقتصادية يمكن اتباعها، فإن برنامجه الاقتصادي ليس سهلا. فالدعوة إلى «الحرية» في التعامل مع وسائل وأساليب الإنتاج في الوقت الذي يطالب فيه بالتوزيع العادل للثروة ترسل رسائل متضاربة، ويدّعي الحزب في الوقت نفسه بأنه يفضّل «مقاربة تعاونية – اشتراكية في الإنتاج والتوزيع».[17] وبشكل عام تنبع سياسات الحزب المقترحة من

مصادر مختلفة، بما في ذلك الإطار المفاهيمي الإسلامي الذي تم تحليله في وقت سابق.

السياسات المقترحة

يَعِدُ حزب العدالة والتنمية الذي يعمل في إطار زمني بين العامين 2012 و2016 وبتوقعات طويلة الأجل تمتدّ حتى العام 2025، برفع المغرب إلى المرتبة 90 في العالم في التصنيف العالمي للتنمية البشرية (يحتلّ حالياً المرتبة 130). وفي ظل وجود حوالى 40 في المئة من السكان الأميين في الوقت الراهن، يتعهّد الحزب بخفض هذا المعدّل إلى 20 في المئة في بداية العام 2015، مع خفضه بنسبة 10 في المئة إضافية بحلول العام 2020. كما يَعِدُ برفع الحدّ الأدنى للأجور من حوالى 250 دولاراً إلى مايقرب من 300 دولار شهرياً، وإلى وضع حدّ أدنى لبدلات التقاعد عند مستوى 120 دولاراً.

يتّخذ الحزب موقفاً معتدلاً بشأن السياحة، للمساعدة في تعزيز النمو، حيث تعلن التصريحات الرسمية أن حزب العدالة والتنمية سيدعم قطاعاً سياحياً نابضاً بالحياة، ويمتنع عن حظر الممارسات السياحية التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية. وكما قال رجل الأعمال عبداللطيف القباج، العضو المنتدب لواحدة من أكبر المجموعات السياحية في مجموعة فنادق كنزي المغربية، فإن «الترويج لصورة حزب العدالة والتنمية كحزب سياسي إسلامي معتدل يمثّل مهمة رئيسة وتحدّياً حقيقياً»، مضيفاً أن «الدولة والهيئات الخاصة العاملة في القطاع في حاجة إلى التركيز على ذلك إذا كانوا يريدون الإبقاء على استمرار تدفق السياح إلى المغرب».[18]

السياسة المالية والضريبية والاستثمارية: من أجل زيادة ايرادات الدولة، سيعتمد حزب العدالة والتنمية على سياسة ضريبيّة من شأنها تشجيع النشاط الاقتصادي والحدّ من التهرّب من دفع الضرائب، وهو مايحرم الخزينة العامة في الوقت الراهن مما لايقلّ عن 50 في المئة من عائدات الضرائب الممكنة. يسعى الحزب إلى رفع مستوى قدرات تحصيل الضرائب والحدّ من السلطة التقديرية الممنوحة لموظفي الضرائب، في الوقت الذي يسرّع فيه وتيرة التحكيم في المنازعات الضريبيّة. بالإضافة إلى ذلك، يلتزم الحزب بإعادة النظر في الضريبة على القيمة المضافة بهدف خفض المعدّلات المفروضة على بعض السلع الأساسية والأوّلية، ويلوّح مهدّداً باتّخاذ إجراءات معقّدة تتعلق بهذه الضريبة. ومع أن حزب العدالة والتنمية يتعهّد بخفض الضرائب على ذوي الدخل المحدود، فإنه يريد أيضاً خفض معدّل الضريبة على الشريحة العليا من دافعي الضرائب – الشركات والمنظمات – من 30 في المئة الى 25 في المئة، مشيراً في الواقع إلى أنه، على عكس الأحزاب في تونس أو مصر، لن يتوانى عن تقديم الدعم إلى الشركات الكبيرة.

يعتزم الحزب سنّ قانون جديد للاستثمار يضع خطّة واضحة للنمو من شأنها أن ترافق المغرب حتى نهاية العام 2025. وستعتمد هذه الخطط على نظام مالي يشتمل على التمويل

الإسلامي، لأن مثل هذه القروض سوف تأتي بتكلفة مخفّضة وفقاً لتوقّعات الحزب. ويؤكّد حزب العدالة والتنمية أن هذا سوف يعالج مشكلة ضعف السيولة وانخفاض معدّل الادّخار في المغرب. ويأمل الحزب في وضع إستراتيجية لجذب الاستثمارات الأجنبية مع التركيز على تطوير الخبرات المحلّية ونقل التكنولوجيا.

البطالة والفقر: تعهّد حزب العدالة والتنمية في الأصل بتحسين الظروف المعيشية للمواطنين المغاربة، ولاسيّما الفقراء، من خلال تحقيق معدّل نمو سنوي بنسبة 7 في المائة حتى العام 2015. كما تعهّد بخفض معدّل الفقر في جميع أنحاء البلاد بنسبة 2 في المئة سنوياً من خلال برامج التشغيل ومكافحة الفقر ورفع مستوى متوسط دخل الفرد بنسبة 40 في المئة في غضون خمس سنوات.

ويعتزم حزب العدالة والتنمية دعم شركات القطاع الخاص المغربية في مختلف المجالات بحيث تتمكّن من أداء دورها كمحرّك للنمو. ويؤكّد الحزب على التشغيل الذاتي والمبدع من خلال تعزيز التمكين الاقتصادي عبر مبادرات التشغيل الذاتي، وكذلك عبر توفير التمويل أو تسهيل الحصول على القروض. وهو يدعو إلى إعادة النظر في الضمانات والشروط اللازمة لتقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك للشباب في محاولة لتسهيل حصولهم على القروض.

تشمل مصادر الدخل الخاصة بهذه الخطط تقديم تمويل مباشر من الدولة، وتوفير حوافز ضريبية للبنوك لمنح القروض للمقاولين المبتدئين، أو إدارة مصدر بديل للأموال من خلال خلق خطط تمويل مشتركة بين القطاعين العام والخاص. وتعهّد الحزب أيضاً بدعم المقاولين المحلّيين صغار ومتوسطي الحجم لمساعدتهم على تقديم عطاءات والحصول على ما لايقلّ عن 30 في المئة من المناقصات الحكومية.

التجارة والتكامل: في مجال التجارة الخارجية، تعهّد حزب العدالة والتنمية بمواصلة السياسات القائمة، بما في ذلك فتح الاقتصاد على السوق الأوروبية وتوقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة، في الوقت الذي يحاول فيه تنويع الصادرات المغربية. يشجّع الحزب المستثمرين على الاستفادة من اتفاقات التجارة الحرّة مع الدول الأخرى، سعياً منه إلى ربط الاتفاقات التجارية بالاستثمار وسوق العمل، ووضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في كلا المجالين.

ثغرات في برنامج حزب العدالة والتنمية

يصعب ترجمة برنامج حزب العدالة والتنمية الاقتصادية إلى نتائج فعلية بسبب حقيقة أن عليه أن يعمل ضمن ائتلاف حاكم، وأن وزير الاقتصاد والمالية نزار بركة، هو صهر رئيس الوزراء المغربي

السابق. ومع تشكيل الحكومة الائتلافية، انخفض معدّل النمو المتوقّع من نسبة الـ7 في المئة المتوقّعة في برنامج حزب العدالة والتنمية، إلى 5 في المئة في برنامج الحكومة، ومؤخّراً إلى 3.5 في المئة. وستكون لذلك تداعيات كثيرة ومهمّة، بما في ذلك انخفاض الإيرادات المتوقّعة من الضرائب وفرص العمل المتوقع توليدها.

ليس من الواضح كيف سيزيد حزب العدالة والتنمية الانفاق العام ويحدّ من الفقر، في وقت واحد، من دون اتّساع العجز في الميزانية و/أو زيادة عبء الدين الخارجي.

كما هو الحال مع العديد من الأحزاب الإسلامية، ليس من الواضح كيف سيزيد حزب العدالة والتنمية الانفاق العام ويحدّ من الفقر، في وقت واحد، من دون اتّساع العجز في الميزانية و/أو زيادة عبء الدين الخارجي، الذي يقدّر الآن بنحو 43 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعلّق الحزب الكثير من الآمال على خططه لإعادة هيكلة الإنفاق الحكومي وتقليل الهدر والحدّ من الفساد، لكن ذلك لن يكون كافياً لوضع الاقتصاد المغربي على مسار جديد.

في أوائل آذار/مارس 2012، وافق البرلمان المغربي على ميزانية العام 2012، والتي تهدف إلى خفض عجز الموازنة إلى أقلّ من 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.[19] لكن وفقاً لتقديرات الموازنة الجديدة، من المتوقّع أن ينمو الاقتصاد بنسبة تتراوح بين 3 و 4 في المئة فقط (نما بنسبة 4.9 في العام 2011)، بما يعكس انحداراً تسبّب فيه سوء الأحوال الجويّة التي أثّرت سلباً على القطاع الزراعي، والتباطؤ الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي الذي أثّر على الصادرات المغربية إلى الأسواق هناك. لذا من غير المرجّح أن يحقق حزب العدالة والتنمية التوقعات التي كانت تستند إلى معدلات نمو أعلى. وسيجد الحزب صعوبة في تبرير التّباين بين ماوعد به برنامجه وبين النتائج الفعليّة.

فضلاً عن ذلك، لايحدّد برنامج الحزب آليات تمويل المبادرات الجديدة لخلق فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهذا يثير تساؤلات بشأن القيود التي يواجهها القطاع العام وإلى أي مدى يمكن توسيعه.

ويبدو أن لدى حزب العدالة والتنمية، الذي يلتزم بمؤشّرات مثل تقارير التنافسية العالمية، ميلاً ابرز لمراعاة القطاع الخاص يفوق ما لدى حزب النهضة في تونس أو حزب الحرية والعدالة في مصر. وقد جسّد الحزب هذا الموقف من خلال السياسات الضريبيّة التي تبنّاها، ومن خلال التزامه بجعل الشركات المغربية الكبيرة تقوم بدور المحرّكات الرئيسة للنمو والتنمية. ولعل التحدّي الأكبر الذي سيواجه حزب العدالة والتنمية هو كيفية التوفيق بين الرغبة في دفع القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي، وتحسين موقف المغرب في التصنيفات الدولية وبين دعواته لتحقيق العدالة الاجتماعية التي يتردّد صداها في قاعدته الانتخابية. إضافةً إلى ذلك، يجب الانتظار لرؤية كيف سيستجيب القطاع الخاص لهذه السياسات التي تبدو متناقضة.

في مواجهة الظروف المناخية السيّئة، وقطاع السياحة المأزوم، من الواضح أنه سيكون لزاماً على

الحزب إعادة النظر في خططه الطّموحة ومواجهة الحقائق الاقتصادية الصّعبة التي من شأنها أن تزعج بالتأكيد قواعده الانتخابية.

جبهة العمل الإسلامي في الأردن

على مدى العامين الماضيين عاش الاقتصاد الأردني مرحلة من التباطؤ. فنموّ الناتج المحلي الإجمالي الذي يقدّر بنحو 3.5 في المئة في العام 2011، ليس كافياً لخلق فرص عمل وتحسين الظروف المعيشية لكثير من الأردنيين. يبلغ عجز الموازنة نسبة 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يقدّر الدين العام بنسبة 63 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. معدّل البطالة لايزال عند نسبة 14 في المئة (20 في المئة بين الشباب)، ويقدّر معدل الفقر بنحو 13 في المئة. وتفتقر البلاد إلى وجود رؤية اقتصادية واضحة، حيث ينزل العديد من المتظاهرين إلى شوارع الأردن للمطالبة بتحسين ظروف المعيشة والعمل.

لم تَصُغ جبهة العمل الإسلامي برامج اقتصادية شاملة لأن قيادتها لم تكن تتوقّع أن تصل إلى السلطة.

عموماً، برنامج حزب جبهة العمل الإسلامي هو الأقلّ تفصيلاً من جميع الأحزاب الإسلامية التي تم تناولها في هذه الدراسة، وهو بالكاد يتناول التحدّيات المذكورة أعلاه التي تواجه الاقتصاد الأردني. يحاول حزب جبهة العمل الإسلامي، الذي تستند رؤيته النظرية الاقتصادية إلى فكر جماعة الإخوان المسلمين كما ناقشها سابقاً، والتي تقوم على تحقيق توازن بين المصالح الفردية والصالح العام، وبين الملكية الخاصة ودور الدولة، وبين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. لكن برنامجه لم يتطوّر كثيراً على مدى السنوات العشرين الماضية، كما يتضّح من برامجه الانتخابية في الأعوام 1993 و2003 و2007، فضلاً عن مبادرته في العام 2005 «رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن». حيث تكاد تكون البرامج مكرّرة بالضبط تقريباً، مع أن برنامج العام 2007 يغفل الفقرة التي تدعو إلى جعل التشريعات الاقتصادية والمالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد ألمح الحزب عموماً إلى قبوله بشكل عام للإطار القانوني والتشريعي القائم.

وفقاً لما يقوله أحد قادة الحركة، لم تَصُغ جبهة العمل الإسلامي برامج اقتصادية شاملة لأن قيادتها لم تكن تتوقّع أن تصل إلى السلطة. واعترف بأنه لم يكن لدى جبهة العمل الإسلامي برنامج اقتصادي حقيقي قبل الربيع العربي.[20] واستجابة إلى تلك الاضطرابات الشعبية، انشغلت لجان جبهة العمل الإسلامي ذات الصلة بصياغة البرامج الاقتصادية الشاملة التي تحدّد مواقف الحزب بشأن القضايا الرئيسة مثل التجارة الخارجية والتعاون الإقليمي، والسياسة المالية والضريبية، فضلاً عن إستراتيجياتها لمعالجة أوجه التّفاوت بين المناطق في الأردن. من خلال التصريحات والنشرات

الصحفية التي صدرت مؤخّراً، يمكن تمييز مواقف الحزب بشأن عدد من القضايا.

السياسات المقترحة

السياسة المالية والضريبية والاستثمارية: تقترح جبهة العمل الإسلامي إصلاح النظام الضريبي الأردني، بحجّة أن قانون الضرائب الحالي يثقل كاهل المواطنين العاديين بالرسوم والضرائب، في حين يقدّم إعفاءات ضريبية واسعة وثغرات للشركات الكبيرة، مثل تلك الموجودة في القطاع المصرفي وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.[21]

ترى جبهة العمل الإسلامي الحزب أنه لايمكن إصلاح الاقتصاد في ظل نظام استبدادي، وأن الديمقراطية هي مفتاح تغيير البلاد إلى الأفضل.

يراهن الحزب على قدرته على إعادة هيكلة النظام الضريبي، وتطبيق نظام يقوم على أساس الضريبة التصاعدية على الدّخل، فضلاً عن النفقات العامة. ويتعهّد أيضاً بفتح النقاش حول «البنود السرّية» في الميزانية، بما في ذلك البنود التي لم يتم الكشف عنها للجمهور أو حتى لمجلس النواب، مثل الإنفاق العسكري ونفقات الديوان الملكي.

لايرفض الخطاب الاقتصادي للحزب الخصخصة من حيث المبدأ، ولايعارض حرية الأسواق، بيد أنه ينتقد العملية التي تم من خلالها خصخصة بعض الشركات المملوكة للدولة في الماضي. يطالب الحزب بضرورة تنظيم الاقتصاد على نحو يأخذ في الاعتبار الشواغل الاجتماعية عندما يتم اتّخاذ تدابير لتحرير الاقتصاد. فضلاً عن ذلك، يؤكّد الحزب على تفضيل الاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي، حيث يدعو المستثمرين، لأن يصبحوا «أنصاراً وطنيين» للمؤسّسات الوطنية الكبيرة لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

تقول جبهة العمل الإسلامي أيضاً أن سياسات الدّعم الحالية تنطوي على تشويه، وينبغي أن يتم إصلاحها. وتستند حجتها على حقيقة أن الإعانات لاتصل إلى المجموعات المستَهدَفة. ومع ذلك، لاتقترح الجبهة خطّة مفصّلة بشأن كيفية إعادة هيكلة الإعانات، وماهي الأدوات والمؤسّسات يمكن أن تستخدم لوضع سياساتها المقترحة موضع التنفيذ.

الحوكمة: وفقاً لجبهة العمل الإسلامي، ترتبط التحدّيات الاقتصادية وأسبابها وسبل علاجها الملائمة بالنظام السياسي الذي يحكم الأردن، والذي يعاني من ضعف الحوكمة والمؤسسات. ويرى الحزب أنه لايمكن إصلاح الاقتصاد في ظل نظام استبدادي، وأن الديمقراطية هي مفتاح تغيير البلاد إلى الأفضل.

أثارت مسألة الفساد، على وجه الخصوص، أكبر قدر من الاهتمام. فهناك قسم خاص على موقع جبهة العمل الإسلامي يحمل عنوان «شكاوى الفساد» مخصّص لهذا الموضوع، حيث أنشأ الحزب لجنة داخلية لمكافحة الفساد. وتشير جميع بيانات جبهة العمل الإسلامي الاقتصادية

أو النشرات الصحافية في السنوات الثلاث الماضية الصادرة عن الحزب إلى مسألة الفساد بوصفها عقبة أساسية أمام تحقيق النمو المستدام والعادل.[22]

التجارة والتكامل: تعتبر جماعة الإخوان المسلمين الأردنية أيضاً أن عملية تحرير الاقتصاد مع إسرائيل قد تمّت على حساب الاقتصاد الأردني. فقد رفضت جبهة العمل الإسلامي، ولاتزال، معاهدة السلام التي وقّعها الأردن في العام 1994 مع إسرائيل، فضلاً عن ملاحقها، بما في ذلك البروتوكولات الاقتصادية التي تهدف إلى توسيع العلاقات التجارية بين البلدين. ليس من الصعب على جبهة العمل الإسلامي تبرير هذه القضية؛ فقد كان أداء الاقتصاد الأردني ضعيفاً منذ أن وقّع الأردن على المعاهدة، ولم يجْنِ الأردن سوى القليل من المنافع الاقتصادية الحقيقية من مناطق التجارة الحرّة التي تأسّست بين البلدين. لكن لايزال من غير الواضح كيف سيتعامل الحزب بالضّبط مع التزامات الأردن الرسمية إزاء المعاهدة إذا ماوصل إلى السلطة.

ثغرات في برنامج جبهة العمل الإسلامي

بدلاً من تقديم حلّ شامل ورؤية مفصّلة بشأن سياسته الاقتصادية، ركّز حزب جبهة العمل الإسلامي على أهداف اقتصادية ومبادئ عامة فضفاضة. ويحتلّ الخطاب الاقتصادي عادة جزءاً محدوداً من الخطاب العام للحزب، ويقصر عن الاستجابة على نحو كافٍ للمخاوف الاقتصادية المعقّدة التي تشغل الرأي العام الأردني.

في حين يحدّد الحزب بشكل صحيح التحدّيات العديدة التي يواجهها الاقتصاد الأردني، لايقدّم استراتيجية مدروسة تهدف إلى إخراج البلاد من أزماتها الاقتصادية وتحقيق الأهداف الموضّحة في البيانات الانتخابية للحزب: إذ لايحدّد الحزب، الذي يرفض الزّيادات في أسعار السلع، الوسائل البديلة لتغيير الاقتصاد الأردني إلى الأفضل، أو خفض معدّل الواردات المرتفع في البلاد، وبالتالي حماية الاقتصاد الأردني من تغيّرات الأسعار في السوق الدولية. ويطالب الدولة بتقليص عجز الميزانية والدين الوطني لكنه يرفض فرض ضرائب إضافية لحلّ تلك المشاكل. وينتقد الحزب سياسات الدعم الحكومية بيد أنه لم يقترح مقاربة أخرى، على عكس الأحزاب الإسلامية الأخرى، مثل تلك الموجودة في مصر والمغرب، والتي لها مواقف واضحة ومفصّلة فيما يتعلق بمسألة الدعم. وانتقد حزب جبهة العمل الإسلامي سياسات الخصخصة في الأردن من دون أن يقدّم اقتراحات جديدة لزيادة كفاءة القطاع العام.

من المؤكّد أن حزب جبهة العمل الإسلامي يدرك الحاجة إلى تطوير برنامجه الاقتصادي إلى حدّ بعيد، ولاسيما وأنه يستعد للمشاركة في الانتخابات البرلمانية في الأردن، والتي كانت متوقّعة قبل نهاية العام 2012. ولكي يتمكّن من إدارة حملة انتخابية مقنعة، يتعيّن على الحزب إقناع الناخبين الأردنيين بأن لديه حلولاً واقعية لمروحة المشاكل الواسعة في البلاد. ومن المرجح أن يتعلّم حزب جبهة

العمل الإسلامي من خبرات الأحزاب الأخرى التي تمت مناقشتها هنا وهو يمضي قُدُماً في العملية الانتخابية.

الخطاب الاقتصادي الإسلامي والطريق إلى الأمام

حقّق الخطاب الاقتصادي للحركات الإسلامية تقدّماً في السنوات القليلة الماضية، نظراً إلى ازدياد المطالب الاقتصادية والاجتماعية الشعبية التي كانت تتأجّج حتى قبل الربيع العربي، والفضاء السياسي الحرّ الذي فُتِح على مصراعيه في أعقاب سقوط الأنظمة الاستبدادية. في الماضي القريب، قبل أن تُجرى الانتخابات في تونس ومصر والمغرب، لم تكن المخاوف الاقتصادية تلقى الكثير من الاهتمام. لكن في الآونة الأخيرة، عمدت الأحزاب إلى تحسين برامجها لتسليط الضوء على القضايا الاقتصادية، وحاولت أن تكون أقرب إلى المخاوف التي أثارها الشارع العربي. لابل حجبت القضايا الاقتصادية المخاوف السياسية بانتظام.

تستخدم أحزاب النهضة، والحرية والعدالة، والعدالة والتنمية، وجبهة العمل الإسلامي جميعها الاقتصاد كأداة في حملاتها، وهي حريصة على إظهار القيادة في هذا المجال الحيوي. إذ تشير التصريحات إلى الحاجة إلى تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، والحدّ من البطالة والفساد، وتعزيز سيادة القانون، والتعامل مع التّفاوت بين الطبقات والمناطق المختلفة، وكل ذلك ضمن سياق إسلامي يدعو إلى تحقيق التوازن بين المصالح العامة والفرديّة. وتتّفق الأحزاب على المقاربة العامة بشأن السياسة الاقتصادية، وهذا نابع بلا شكّ من إطارها النظري والمفاهيمي المشترك للاقتصاد الإسلامي.

فشلت جميع الأحزاب في تقديم برامج شاملة ومتكاملة ومرتّبة حسب الأولوية من شأنها مواجهة هذه التحدّيات بواقعيّة وتغيير اقتصادات بلدانها.

مع ذلك، ثمّة اختلافات في مستوى التفاصيل والخبرة التي تظهرها تلك الأحزاب. فبرنامج حزب النهضة متقدّم، يحتاج الحزب أساساً إلى التحرك في اتّجاه تنفيذ خطة أولويات وضعها. أما الأحزاب الباقية، فأقلّ تطوراً من النهضة. حزب العدالة والتنمية، على سبيل المثال، يريد تحسين القدرة التنافسية للمغرب، ومع ذلك لم يضع الخطوط العريضة لخارطة طريق ذات مغزى للقيام بذلك. ويفكّر حزب الحرية والعدالة المصري في إعادة هيكلة الضرائب، لكنه يحتاج إلى مساعدة فنيّة في هذا المجال، بينما لايزال حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن في المراحل الأولى من صياغة رؤيته الاقتصادية.

يواجه كل حزب من هذه الأحزاب واقعاً اقتصادياً صعباً. وتشمل التحدّيات المشتركة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانخفاض الانتاجيّة والقدرة التنافسية، وانخفاض مستويات التكامل مع الاقتصاد

العالمي، والتفاوت الحادّ بين الطبقات والمناطق، والفساد، وارتفاع الدين المحلي والخارجي، وماهو أكثر من ذلك. وقد فشلت جميع الأحزاب في تقديم برامج شاملة ومتكاملة ومرتّبة حسب الأولوية من شأنها مواجهة هذه التحدّيات بواقعيّة وتغيير اقتصادات بلدانها.

يبقى من غير الواضح، على سبيل المثال، كيف سيتم تأمين التمويل اللازم للعديد من البرامج المقترحة. تفترض الأحزاب أنه سيكون بالإمكان تأمين التمويل اللازم لمختلف المبادرات وبتكلفة مخفّضة، سواء من خلال قروض إسلامية بدون فوائد أو من خلال النظام المالي التقليدي. ولكن في الواقع، سوق الائتمان في الوقت الراهن ضعيف جداً، وأسعار الفائدة في مصر تزيد على 10 في المئة في حين يبلغ معدّل الفائدة على سندات الخزينة الأردنية حوالى 6 في المئة، والوضع مماثل في المغرب وتونس. يمكن العثور على بعض الأموال الإضافية إذا تم كبح جماح الممارسات الفاسدة وإصلاح الإنفاق العام، ومع ذلك، لن تموّل هذه المصادر بشكل كاف كل البرامج الطموحة المقترحة، وبالتأكيد ليس ضمن الجداول الزمنية التي طرحتها معظم هذه الأحزاب، والتي تتراوح بين ثلاثة وأربعة أعوام.

يمكن للدول العربية استخلاص دروس مفيدة وعمليّة من التجربة التركية.

وبالمثل، فإن افتراض أن مؤسسات القطاع العام على استعداد لاستيعاب وتنفيذ الإصلاحات المتوقّعة سيصطدم بالتأكيد بالواقع الصعب. من بين العقبات المحتملة القوانين والأنظمة الجامدة والقديمة التي لن يكون من السهل تغييرها بين عشيّة وضحاها، كما أن بناء قدرات القطاع العام للإشراف على البرامج الجديدة سوف يستغرق قدراً كبيراً من إعادة الهيكلة وإعادة التدريب. وتشمل الصعوبات الأخرى التعقيد المرجّح على صعيد تشكيل ائتلافات حكومية حاكمة، والأطر الزمنية الضيّقة التي كانت الأحزاب قد حدّدتها لنفسها لتحقيق نتائج بهدف إرضاء قواعدها الانتخابية.

يشير الكثيرون في جماعة الإخوان المسلمين إلى حزب العدالة والتنمية في تركيا كنموذج لحزب إسلامي حقّق نجاحاً في سياساته الاقتصادية. لكن هل البرامج الاقتصادية لأحزاب جماعة الإخوان المسلمين العربية مماثلة لبرامج حزب العدالة والتنمية؟

حقّق حزب العدالة والتنمية بالفعل نجاحات اقتصادية استثنائية على مدى العقد الماضي، ويمكن للدول العربية استخلاص دروس مفيدة وعمليّة من التجربة التركية.[23] منذ البداية، رسم حزب العدالة والتنمية خطوطاً واضحة بين برنامجه السياسي العام من جهة، وبين الأزمة الاقتصادية وسبل التصدّي لها من جهة أخرى. وهو حقّق توازناً بين السياسة النشطة لخصخصة الأصول المملوكة للدولة، وبين تطوير العلاقات مع المؤسسات الدولية، وجذب الاستثمارات ببرنامج جدّي لمكافحة الفساد. شكّلت هذه التدابير، سواء في مايتعلق بالضرائب والميزانية أو الإنفاق والاستثمار، أداة أساسية في إخراج تركيا من أزمتها الاقتصادية.[24]

شملت قائمة حلفاء حزب العدالة والتنمية رجال الأعمال الفعّالين والناجحين الذين آمنوا بالليبرالية الاقتصادية والأسواق الحرة، وكانت لهم مؤسّساتهم الفعّالة المبنيّة على هذه المبادئ. وقد ربطوا دعمهم لحزب العدالة والتنمية بتبنّي الحزب برامج اقتصادية معيّنة، وهو ماوفّر للحزب رافعة مهمة في التأثير ومشاركة أصحاب المصلحة وخاصة مجتمع رجال الأعمال. لم يكن هذا هو الحال في مصر أو الأردن أو تونس. قد يكون المغرب أقرب إلى النموذج التركي باقتراحه إنشاء نظام ضريبي من شأنه أن يدعم علناً الشركات الكبيرة ويقيم روابط مع بقية قطاعات الاقتصاد.

مع ذلك، على المرء أن يكون حذراً عند إجراء مقارنات بين تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا وتجربة الدول العربية، وبخاصّة عندما يعزو المراقبون النجاح الاقتصادي التركي إلى السياسة التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية خلال السنوات العشر الماضية. إذ يعود برنامج التحديث التقليدي والصناعي في تركيا إلى عدّة عقود مضت عندما كانت آمال أنقرة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قوية. ولذا فإن التوقّعات، على سبيل المثال، بأن مصر يمكن أن تحقّق النمو الاقتصادي المثير للإعجاب نفسه تبدو مخطئة.

بشكل عام، لاتزال توجهات الأحزاب الإسلامية تجاه الشركات الكبيرة والدور الذي سيعهد إليها به في المستقبل القريب غامضة. إذ تتكوّن قواعدها الاجتماعية في معظمها من المهنيين المتعلّمين مثل المهندسين والأطباء والمحامين ومن ذوي الدخل المتوسط والمنخفض. الشركات الكبرى مثل البنوك وشركات الاتصالات ليسوا من الأنصار التقليديين لهذه الأحزاب. وليس من الواضح كيف سيردّ المستثمرون في حال قرّر الإسلاميون في السلطة محاباة جماعات معيّنة على حساب جماعات أخرى، وماقد يكون تأثير ذلك على النشاط الاقتصادي. لايوضّح أي من هذه الأحزاب الكيفية التي سيتم بها تشكيل التحالفات السياسية مع رجال الأعمال والطبقة الوسطى، أو حتى النقابات المعارضة التي تمثّل شرائح واسعة من العمال. بدلاً من ذلك، تتبنّى هذه الأحزاب شعارات عامة عن العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد.

استنتاجات

الطابع العام للبرامج التي اقترحتها الأحزاب الاسلامية والعدد الكبير للأهداف المتباينة التي تسعى إلى تحقيقها يجعل من الصعب الحكم على فعّالية هذه الأحزاب قبل أن يتم اختبارها عمليّاً. ماهو واضح هو أن جميع التحدّيات التي تواجه هذه البلدان تتطلّب تغييرات جذريّة في النظام القائم، وتخطيطاً بعيد النظر.

جميع التحدّيات التي تواجه هذه البلدان تتطلّب تغييرات جذريّة في النظام القائم، وتخطيطاً بعيد النظر.

تقدّر أحزاب النهضة في تونس، والحرية والعدالة في مصر،

والعدالة والتنمية في المغرب، وجبهة العمل الإسلامي في الأردن جميعها الدور المركزي الذي سيلعبه الاقتصاد في نجاحها أو فشلها في المستقبل. ومع ذلك فإن معظم هذه الأحزاب يفتقر إلى الخبرة في إدارة شؤون الدولة. وبالتالي فإنها ستحتاج إلى المساعدة في تنمية القدرات الإدارية والتنفيذية اللازمة لوضع البرامج التي وعدت بها في قيد التنفيذ.

بالإضافة إلى ذلك، ليس من الواضح أي نوع من العلاقات سيتطوّر بين الحكومات الجديدة وبين مختلف أصحاب المصلحة الاقتصادية. أعطت الأحزاب الإسلامية، حتى الآن، إشارات متضاربة إلى القطاع الخاص، الذي لايزال بدوره متردّداً في الاستثمار. ولذا يتعيّن دفع هذه الأحزاب إلى التمييز بين واجبات القطاع الخاص تجاه موظفيه، وتجاه الضرائب العامة والإطار التنظيمي، وتجاه المجتمع المدني كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويخشى المستثمرون من أنه سيتم فرض مطالب جديدة عليهم، وأنهم سوف يضطرّون إلى تحمّل عبء الفشل الحكومي. وبالتالي يجب على الأحزاب أيضاً صياغة ميثاق واضح يحدّد إلى أي مدى يمكن للدولة أن تتدخّل في الشؤون الاقتصادية.

ربما تستفيد الأحزاب من تجارب الدول الأخرى في مجال القوانين والمؤسّسات التي تحدّ من الفساد، مثل قوانين حرية المعلومات، ونُظُم الشفافية، ولجان مكافحة الفساد المستقلّة، والمحقّقين في الشكاوى. وسيكون من المفيد أيضاً إذا أعادت هذه الأحزاب النظر في الطريقة التي يتم من خلالها إعداد وتنفيذ ورصد وتقييم الميزانيات من قبل هيئات مستقلّة. في الوقت الحالي، تجري هذه المراحل الثلاث من عملية وضع الميزانية من قبل الحكومة نفسها، وبالتالي فإن الفرص المتاحة لتصحيح وتحسين الميزانيات تبدو ضئيلة جداً.

على الصعيد الخارجي، أظهرت هذه الأحزاب الإسلامية اهتماماً بالتعاون الإقليمي والمشاريع المشتركة ودعت إلى اعتماد سياسات التجارة المفتوحة، لكن لم يتم تناول هذا الموقف صراحة في برامجها. ولم تقرّر الأحزاب تحديد بعض المشاريع التي يمكن أن تعزّز التعاون الإقليمي. ويمكن للمؤسسات العربية والدولية أن تساعد في تحديد عدد من المشاريع الإقليمية المحتملة في مجالات مثل السياحة والطاقة والمياه، والبدء في الاتّفاق على القيام بخطوات نحو تنفيذها.

تعاني تونس ومصر والمغرب والأردن جميعاً عجزاً ضخماً في الميزانية، وسوف تحتاج إلى مساعدة مالية من أجل الوفاء بالتزاماتها المتعلّقة بالميزانية. والأحزاب متفائلة جداً في أنها ستكون قادرة على تأمين التمويل اللازم من الأسواق الدولية بأسعار فائدة مخفّضة. لكن لسوء الحظ، يبدو أنه ليس ثمة أساس قوي لهذا التفاؤل بالنظر إلى البيئة الاقتصادية العالمية الحاليّة. مع ذلك، يجب أن تتعاون المؤسّسات المالية العربية والدولية في تأمين التمويل اللازم لبعض المبادرات، ولاسيما في مجالات الصحة والتعليم. ويجب أن تقترن هذه المبادرات بخريطة طريق واضحة للحكم، والالتزام بقواعد الممارسة الديمقراطية والشفافية في الكشف عن المعلومات. وبما أن مستوى الخطاب الاقتصادي يختلف مع كل بلد، يتعيّن على الشركاء الخارجيين الذين يتفاعلون مع هذه الأحزاب أن يغيّروا

مستويات مشاركتهم.

تعترف هذه الأحزاب جميعها بأنها لن تنجح في تحقيق أهدافها من دون التعاون والمشاركة داخلياً مع مختلف أصحاب المصلحة، وخارجياً مع الجهات الدولية الفاعلة. وينبغي مواصلة هذه الشراكة بهدف تعزيز النمو المستدام والشامل مع ضمان الالتزام بالحكم الرشيد والعملية الديمقراطية التي أوصلت هذه الأحزاب إلى السلطة.

مع أن برامج جماعة الإخوان المسلمين تعاني من أوجه قصور وثغرات، من الواضح أن الأحزاب الأربعة تعتقد بأن التعامل مع التحدّيات الاقتصادية هو مفتاح النجاح إذا كانت تأمل في إعادة انتخابها. فوعودها المبالغ فيها تعكس عدم خبرتها في مجال الإدارة العامة. وبالمقارنة بما كان عليه الحال قبل عام واحد، فإن كل بلد يواجه ظروفاً اقتصادية متردّية. وإذا ما ألقي باللوم على الإسلاميين في السلطة بسبب الأوضاع الاقتصادية القاتمة أو لم يتمكّنوا من تغيير الأمور إلى الأفضل، فقد يواجهون هم أيضاً مستقبلاً انتخابياً قاتماً للغاية.

هوامش

1 - أنظر «مجموعة رسائل الإمام حسن البنّا»، منشورات (بيروت: المؤسسة الإسلامية للطباعة، 2009)، 23-37.

2 - محمد الغزالي، الإسلام والأوضاع الاقتصادية، الطبعة السابعة (دمشق: دار القلم، 2000). يمثل كتاب «الإسلام والمناهج الإشتراكية» امتداداً لكتاب السابق. انظر محمد الغزالي، الإسلام والمناهج الإشتراكية (دمشق: دار القلم، 2007).

3 - محمد المكي، مقابلة مع راشد الغنوشي، صحيفة الحياة، 4 كانون الثاني/يناير 2012، 9

4 - الوثيقة التوجيهية لحزب النهضة متوفّرة على الرابط التالي:

.http://www.nahdha.info/arabe/Sections-artid-97.html»

-5

Richard Spencer, «Tunisia's Victorious Islamists Vow to Uphold Country's Liberal Laws,» Telegraph, October 26, 2011, www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/tunisia/8851054/Tunisias-victorious-Islamists-vow-to-upholdcountrys-liberal-laws.html.

6 - تعليق للدكتور رضا شكندالي، المستشار الاقتصادي لحزب النهضة التونسي، خلال ورشة عمل عقدت في مركز كارنيغي في بيروت، في 27 كانون الثاني/يناير 2012.

-7

«Lights on 2012 State Budget (Supplementary Finance Law),» Tunisian News Agency, March 8, 2012, www.tap.info.tn/en/en/component/content/article/4511693/.html.

8 - تصنيف مودي بتاريخ 23 آذار/مارس 2012.

9 - أنظر في قسم السياسة في برنامج حزب الحرية والعدالة،

http://hurryh.com/Party_Program.aspx.

النسخة الإنكليزية:

http://www.fjponline.com/articles.php?pid=80.

-10

«Egypt: We respect beach tourism, says Brotherhood,» Egypt Independent Sun, available at http://imra.org.il/story.php3?id=55335.

11 - أنظر برنامج جماعة الإخوان المسلمين لانتخابات مجلس الشورى للعام 2007.

12 - أنظر البرنامج الانتخابي للعام 2007. للاطلاع على مناقشة حاسمة للبرنامج، أنظر ناثان براو وعمرو حمزاوي، «ماذا يحدث داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية: النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته»، ورقة كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008،

http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=view&id=23721.

13 - ذكر هذا عبدالحافظ الصاوي، الخبير في حزب الحرية والعدالة، في ورشة عمل نظمها مركز كارنيغي في بيروت، في 27 كانون الثاني/يناير 2012.

14 - المصدر السابق.

-15

L. Azuri, «Egyptian Deputy PM>s Document of Constitutional Principles: An Attempt to Bolster Military Supremacy, Curb Islamists' Influence on Constitution,» Memri, Inquiry & Analysis Series Report no. 762, November 16, 2011, www.memri.org/report/en/print5826.htm#_edn4.

16 - تعليق لعبدالحافظ الصاوي في ورشة عمل عقدت برعاية مركز كارنيغي.

17 - محمد نجيب بوليف، عضو الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية، وأحد الخبراء الاقتصاديين في الحزب.

18 - Hassan Benmehdi, «Moroccan Islamists reassure tourism industry,» Zawya/Magharebia, December 21, 2011, http:www.zawya.com/story.cfm/sidZAWYA20111222044525/Moroccan_Islamists_reassure_tourism_industry.

19 - البرلمان المغربي يقرّ ميزانية 2012، رويترز، 12 نيسان/أبريل 2012، سهيل كرم.
http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE83B05L20120412.

20 - نبيل الكوفحي، ملاحظات أدلى بها في ورشة عمل مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 27 كانون الثاني/يناير 2012.

21 - أنظر البرامج الانتخابية لجبهة العمل الإسلامي للأعوام 1993 و2003 و2007، خصوصاً في مايتعلّق بالسياسة المالية والاقتصادية. أنظر أيضاً بيانات الجمعية العامة للمكتب التنفيذي، 29 أيلول/سبتمبر، 2010.

22 - راجع قسم الأرشيف على شبكة الإنترنت للبيانات المنشورة لحزب جبهة العمل الإسلامي.
http://www.jabha.info/section/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA

23 - Sinan Ulgen, «From Inspiration to Aspiration: Turkey in the New Middle East,» Carnegie Paper, December 2011, http://carnegieendowment.org/files/turkey_mid_east.pdf.

24 - أنظر محمد أبو رمّان وخالد حسنين ومنار الرشواني، الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي. (عمّان: مركز الدراسات، 2004)، 72-78.

نبذة عن الكاتبين

إبراهيم سيف باحث مقيم في مركز كارنيغي للشرق الأوسط. وهو خبير اقتصادي متخصّص في الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط، تركّز أبحاثه على الاقتصادات الانتقالية، والتجارة الدولية مع التركيز على الأردن والشرق الأوسط، والحوكمة المؤسسية، واقتصاد سوق العمل. كما عمل سيف مستشاراً لمنظمات دولية عديدة، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية. وهو أيضاً زميل في منتدى البحوث الاقتصادية وعضو في شبكة التنمية العالمية.
قبل انضمامه إلى مؤسسة كارنيغي، شغل سيف منصب مدير مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، وحتى وقت قريب، كان يتولّى منصب الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأردن. حرّر سيف كتاب، «Jordanian Economy in a Changing Environment - الاقتصاد الأردني في بيئة متغيرة»، كما نشر مقالات في مجلات عديدة، بما في ذلك Journal Middle East Law and Governance Journal of Middle Eastern Geopolitics.

محمد أبو رمان باحث أول في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية. حاز شهادة الدكتوراه في النظرية السياسية من جامعة القاهرة، وهو خبير في الإسلام السياسي والإيديولوجية الإسلامية السياسية. نُشِرَت كتاباته في مجلات عدة، وهو مؤلّف كتاب «السلطة السياسية في الفكر الإسلامي: حالة رشيد رضا كدراسة حالة» (عمّان: دار البيرق، 2002). أبو رمان هو أيضاً كاتب مقالات منتظمة في صحيفة الغد في الأردن.

يودّ الكاتبان أن يزجيا الشكر إلى جولان عبدالخالق وأسمى عمرو على مساعدتهما كباحثين مساعدين في إعداد هذه الورقة.

مؤسسة كـارنيغي
للسلام الدولـي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظّمة خاصّة لا تتوخّى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتّحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسّست عام 1910 غير حزبيّة، وتسعى إلى تحقيق نتائج عمليّة.

في الوقت الذي تحتفل فيه بالذكرى المئوية لتأسيسها، أصبحت مؤسسة كارنيغي الرائدة بوصفها مركز الأبحاث العالمي الأول، ولها الآن مكاتب مزدهرة في واشنطن وموسكو وبيجينغ وبيروت وبروكسل. وتضم هذه المواقع الخمسة مراكز الحكم العالمية، والأماكن التي سيحدد تطورها السياسي وسياساتها الدولية إلى حد بعيد احتمالات السلام الدولي والتقدم الاقتصادي في المدى القريب.

يجمع **برنامج كارنيغي للشرق الأوسط** بين المعرفة المحلّية المعمّقة والتحليل المقارن الثاقب لدراسة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية في العالم العربي. ومن خلال الدراسات القطرية المفصّلة واستكشاف المواضيع الرئيسة الشاملة، يقدّم برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، بالتنسيق مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تحليلات وتوصيات باللغتين الانكليزية والعربية مبنيّة على فهم عميق وآراء واردة من المنطقة. ويتوفّر برنامج كارنيغي للشرق الأوسط على خبرة خاصة في مجال الإصلاح السياسي ومشاركة الإسلاميين في السياسة التعددية في جميع أنحاء المنطقة.

واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

مركز الأبحاث العالمي

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي

CarnegieEndowment.org